المصدر: الحياه
التاريخ : ٢٠ فبراير ٢٠٠٥

بعد اغتيال الحريري

■ أخطر من الجدل الدائر حول المسؤولية في اغتيال الراحل رفيق الحريري أن يربط لبنان بالارهاب. فالجريمة ذات بصمات وخلفيات ارهابية ثابتة ومدانة، لكن أي انحراف في التعاطي وهول الفجيعة بقدر أكبر من الحكمة وضبط النفس واستحضار الظرفية التي تجتازها البلاد، يمكن أن يترتب عليه المخاطر، أقربها تقويض أسس التعايش والنيل من مبدأ السيادة. وفي قضية التحقيقات يمكن للبرلمان اللبناني باعتباره الخيمة الديموقراطية للأطياف والتيارات كافة ان يسهم في تقصي الحقيقة والكشف عنها كاملة. وسيكون ذلك أفضل من نزع الصلاحية عن القرار اللبناني، اذ ينطبع بالاستقلالية والحياد والموضوعية والشفافية.

لا تكاد توجد سوابق لتحقيقات أمنية وقضائية لا تراعي القوانين الداخلية للبلد. فالقضاء السويدي حقق في اغتيال رئيس وزرائه الراحل اولف بالم. والأميركيون حققوا وحدهم في هجمات سبتمبر الأسود. والاسرائيليون فعلوا الشيء نفسه في اغتيال اسحق رابين، والمصريون قدموا المتورطين في مقتل السادات الى المحاكمة. ومع أن الوضع الاعتباري للراحل رفيق الحريري يبدو مختلفاً كونه رجل وفاق وتفهم وتفاهم، فإن انصافه في غيابه لن يكتمل من دون كشف الحقيقة كاملة. وربما كان أجدى في هذه القضية تحديداً أن يؤكد اللبنانيون انهم أهل للثقة في تدبير شؤونهم بلا وصاية ولا ضغوط ففي فترات المحن تختبر الارادات، والجشع السياسي محظور في هكذا حالات، طالما كانت المصالح والأهداف متطابقة وواضحة. فإطفاء الحريق يسبق دائماً البحث عمن أشعله. وسيكون من المفارقات ان لبنان الساعي، الى التحرر من أي وصاية وممارسة كامل السيادة في خياراته وعلاقاته، يقف عاجزاً أمام تقصي الحقيقة في اغتيال رجل دولة في حجم الراحل الحريري. لذلك يرتهن التحدي في الكشف عن الحقيقة بقدرة الأطياف اللبنانية على تحويل الجدل داخل الغرف الموصدة أو عبر شوارع بيروت الى حوار وطني أشمل يجنب البلاد طرقاً شديدة يراد الانحدار جرها اليها.

ظاهرة ايجابية أن يحتدم الصراع بين المعارضة والموالاة، فذاك دليل عافية يعكس حيوية المجتمع اللبناني وانخراطه في عمق المقاربة الديموقراطية التي لا تستقيم مع وجود معارضة مدجنة وغالبية تحتكر السلطة، وانما تتفاعل عبر التزام واحترام مبادئ التداول على السلطة وسيادة القانون والاحتكام الى صناديق الاقتراع. غير أنه في القضايا ذات الابعاد الاستراتيجية المرتبطة بمقومات الوجود يصار الى الوفاق الذي يضمن الأمن والاستقرار. وفي تجارب ديموقراطيات غربية يلامس المرء الخيوط الرفيعة بين الالتزامات القومية والخلافات السياسية، فالديموقراطيون الاميركيون صارعوا خصومهم الجمهوريين بأسلحة مشروعة في الجولات الانتخابية، لكنهم أبقوا على دعم خيارات الدولة الكبرى، حتى وان اختلفوا في التفاصيل، والمعارك الانتخابية بين ليكود والعمل اختلفت في البرامج والتصورات، لكنها ظلت تلتقي عند ضمان وجود اسرائيل ومعاداة الجوار. طالما ان المسار الوظيفي للسياسة يرتبط بسقف محدد من الالتزامات والاعتبارات. تكون فيها المنافسة اطاراً في البحث عن حلول المشاكل.

بين التزامات الدولة ومسؤولية الحكومة ودور الأحزاب ومكونات المجتمع حدود فاصلة، وما هو مقبول في ترقيع سقف الاحتجاجات والمطالب لاطاحة حكومة واستبدالها بأخرى يرتبط عادة بالبرامج والخيارات واختلاف الطروحات، لكن الأمر يختلف في حال صون مقومات الدولة المرتبطة بالأرض والشعب والسيادة والقانون. وقد أبان أهل لبنان، حتى في أحرج الأزمات وأعتاها عنفاً وقسوة عن قدرة خارقة في التعايش واحترام الآخر وعدم الغائه. واسقطوا في غضون تجاربهم الصعبة مخططات عدوانية. والأكيد ان الرصيد التاريخي الذي تحفل به التجربة اللبنانية يمكنهم من تجاوز المحنة الراهنة.

حواجز عدة تكسرت على امتداد التطورات الأخيرة أقربها ان الرأي العام يجهر بما يريد. وان معاودة ترتيب الأوضاع لم يعد ينظر اليها بمعزل عن البعد الاقليمي، غير أن الحواجز القائمة بين التيارات يجب أن تتكسر بين اللبنانيين أنفسهم، فبعض الانشغال بالأزمة اللبنانية على الصعيد الدولي يبدو مفهوماً، لجهة تقدير حجم الخسارة التي أصابت البلاد في اغتيال الحريري وتزايد المخاوف من أي انفلات. لكن الأكيد ان أي قوى أجنبية لن تأتي الى لبنان بغرض السياحة، وأجدى بالأميركيين المطالبين برحيل القوات السورية عن لبنان أن يبدأوا في الرحيل عن العراق، أما اللبنانيون فلعلهم أكثر قدرة على تدبير مستقبلهم في نطاق احترام السيادة.

محمد الأشهب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية